2 – 5 نظرة عامة على السوق والقطاع

الناتج المحلي والتضخم

اتخذت حكومة المملكة خطوات متسارعة تواكب أهمية اقتصادها على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث يواصل الاقتصاد السعودي الأداء الإيجابي في دفع عجلة النمو، عبر تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية الداعمة للتنويع الاقتصادي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص؛ لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

في ضوء التطورات المحلية الإيجابية تمت مراجعة معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2024م والمدى المتوسط، ومن المتوقع، بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م، استمرار المحافظة على معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي خلال عام 2024م وعلى المدى المتوسط بقيادة القطاع غير النفطي، عبر الجهود المبذولة نحو تسريع عملية التنويع الاقتصادي؛ لضمان النمو الاقتصادي المستدام في ظل الإصلاحات.

وتُشير التقديرات الأولية لعام 2024م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.4 % مدعوماً بالنمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، كنتيجة للجهود المبذولة نحو تعزيز وتطوير القطاع الخاص ورفع مساهمته ليقود النمو الاقتصادي، مما يسهم في خلق فرص وظيفية جديدة ومُستدامة في سوق العمل، والاستمرار في تنفيذ برامج ومشاريع رؤية المملكة 2030 بصفتها أداة رئيسية لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي.

ومع تحسن البيئة الاقتصادية، فمن المتوقع، وبحسب أحدث تقارير يورومونيتور إنترناشيونال، أن يستمر ارتفاع متوسط الدخل الاستهلاكي للفرد بمعدل سنوي مركب يبلغ 4.7 % بين الأعوام 2022م – 2030م، مما يُساهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي على الخبز والحبوب بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 5.4 % خلال نفس الفترة.

حيث يأتي هذا التزايد في الإنفاق الاستهلاكي للفرد على السلع الغذائية متزامناً مع النمو الطبيعي والمتوقع في أعداد السكان في المملكة، وهو ما يحتم توفير السلع الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها، ومنها القمح ومُشتقاته من دقيق بمختلف أنواعه ومنتجاته والنخالة وغيرها من المنتجات التي لا تستغني عنها الأسر المجتمع كافة. يحتمل أن تؤدي عوامل تحسن البيئة الاقتصادية إلى نمو سريع في أعداد السكان والذي يتوقع أن يصل إلى 39.2 مليون نسمة بحلول عام 2030م، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 2.5 % في الفترة من 2022م – 2030م.

32.18
مليون نسمة إجمالى عدد سكان المملكة بنهاية عام 2022م

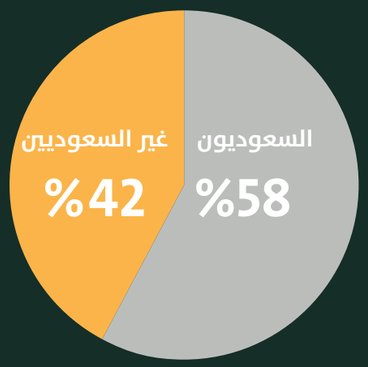

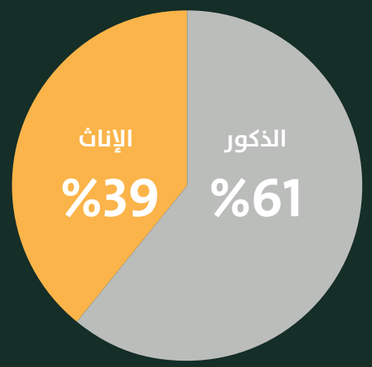

النمو المتوقع للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى المملكة خلال 3 سنوات

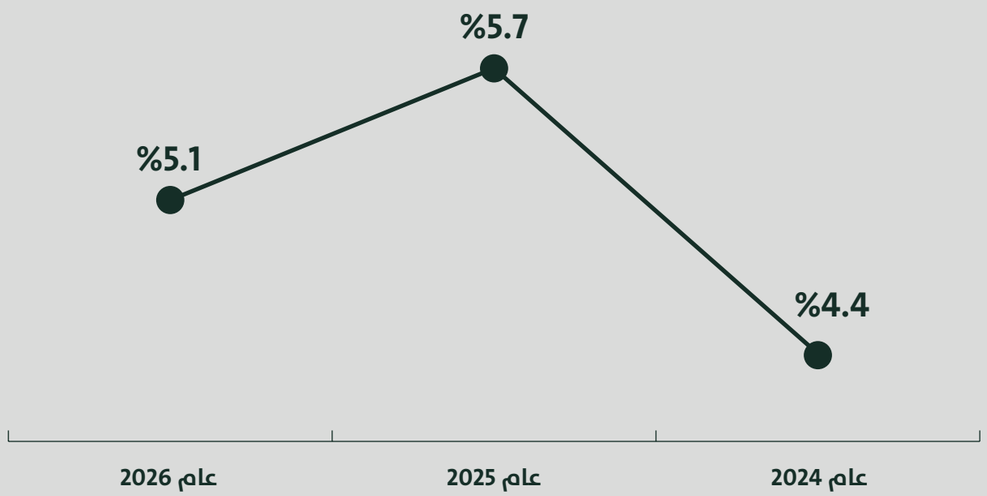

(المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء وتوقعات وزارة المالية)

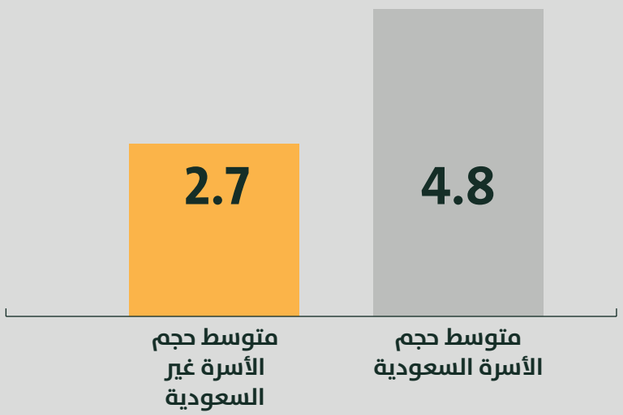

(المصدر: تقرير السكان - الهيئة العامة للإحصاء)

المؤشرات السكانية في المملكة العربية السعودية 2022م – 2030م

الفئة	نوع البيانات	2022	2026	2030	معدل النمو السنوي المركب 2022م – 2030م
إجمالي عدد السكان	مليون	32.1	38.5	39.2	%2.5

(المصدر: أحدث تقارير يوروموניتور إنترناشيونال)

تأثرت معدلات التضخم خلال العام 2023م بعدة عوامل على جانبي الطلب والعرض، منها تحسن الاستهلاك المحلي الخاص بالرغم من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة منذ عام 2022م هذا بالإضافة إلى الأزمة الروسية–الأوكرانية التي كان لها الدور في اضطراب سلاسل الإمداد عالمياً. إلا أن السياسات المالية والنقدية المتبعة في المملكة حدت من أثر التضخم؛ للوصول إلى تباطؤ معدلات التضخم.

تطور معدل التضخم فى المملكة خلال عام 2023م

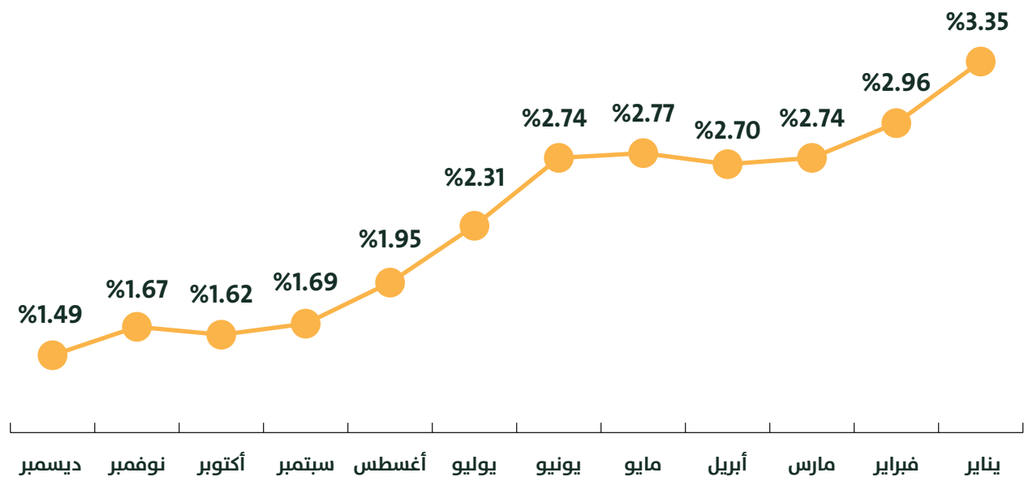

(المصدر: الهيئة العامة للإحصاء)

وقد اتخذت حكومة المملكة في السنوات الأخيرة عدة إجراءات تهدف إلى كبح جماح التضخم والحفظ على استقرار الاقتصاد السعودي. حيث شملت تلك الإجراءات زيادة إنتاج السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، بالإضافة إلى تنظيم القطاع المالي ومراقبة السياسات النقدية، ووضع التشريعات المناسبة.

تطور معدل التضخم فى المملكة خلال خمس سنوات

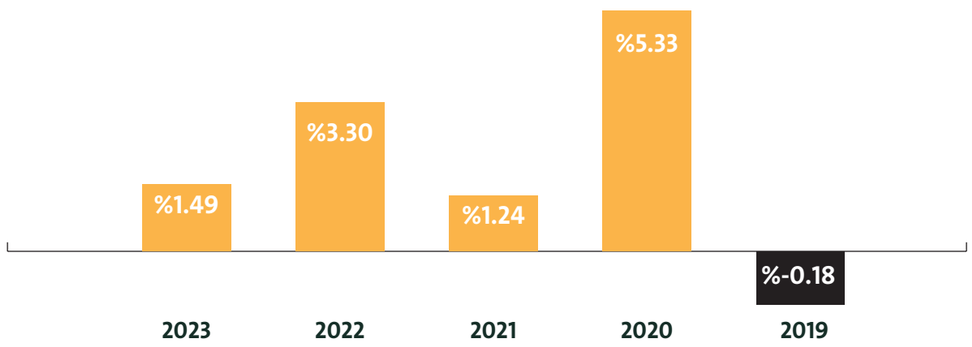

(المصدر: الهيئة العامة للإحصاء)

وتعتمد المملكة ضمن استراتيجيتها التجارية توفير السلع الأساسية لضمان استدامة النمو الاقتصادي، وذلك بالتزامن مع فرض رقابة صارمة على الأسواق لضمان حماية المستهلك والحفاظ على استقرار السوق المحلية.

متوسطات أسعار بعض السلع الغذائية في المملكة خلال عام 2023م

(جميع الأسعار بالريال)

السلعة	الوحدة	شهور السنة											
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
دقيق قمح محلي أسمر (صوامع الغلال)	1 كجم	3.09	3.13	3.11	3.09	3.09	3.14	3.16	3.13	3.16	3.11	3.20	3.16
دقيق محلي أبيض (صوامع الغلال)	2 كجم	4.75	4.81	4.83	4.87	4.91	4.95	4.92	4.94	4.85	4.86	4.91	4.80
ذرة رفيعة (بيضاء)	40 كجم	139.37	140.02	140.48	140.59	141.69	139.91	139.06	137.86	139.21	140.94	143.89	145.03

وتركز المملكة على تطوير استراتيجيتها التجارية لتصبح قوية وفعالة بما يُعزز الاقتصاد المحلي ويُعزز تنافسية الأعمال التجارية في المملكة. وفي الوقت نفسه، تركز على حماية حقوق مصالح المستهلكين، وذلك من خلال الدراسة المستمرة للسوق، وتحديد الفرص والتهديدات التجارية المُحتملة، ومن ثم وضع استراتيجيات تنمية القطاعات الصناعية وتطوير المنتجات والخدمات، ووضع آليات مناسبة توفر للمستهلكين الحماية القوية من الممارسات التجارية غير العادلة والمنتجات غير الآمنة.

سوق الحبوب العالمية

تُعد سوق الحبوب قطاعاً حيوياً في الاقتصاد العالمي، حيث تلعب دوراً حاسماً في تلبية الطلب على الغذاء. وتعد التكنولوجيا والابتكارات الزراعية من بين العوامل التي أحدثت تحولاً جذرياً في صناعة الحبوب، وتضمنت هذه التطورات الزراعية استخدام الأسمدة الذكية، وتقنيات الري الحديثة، ما أسهم في زيادة إنتاجية الحبوب.

إلى جانب ذلك، شهدت أسواق الحبوب انتعاشاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، نتيجة للطلب المتزايد من الدول المتقدمة والنامية. علاوة على أن زيادة السكان عالمياً والتغيرات في أنماط الغذاء قد أدت إلى استهلاك متزايد للحبوب، ما ساهم في زيادة قيمة السوق العالمية لها.

في أواخر نوفمبر 2023م، أبقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) على توقعاتها للإنتاج العالمي من الحبوب في عام 2023م عند 2,819.3 مليون طن، ما يمثل زيادة بنسبة 0.9 % (26 مليون طن) عن المستوى المُسجّل في عام 2022م.

وتوقعت المنظمة أن يبلغ الإنتاج العالمي من القمح في عام 2023م ما مقداره 785.1 مليون طن بانخفاض 2.2 % (18 مليون طن) عن مستواه المُسجّل في العام السابق.

ويبلغ الإنتاج العالمي من الحبوب الخشنة 1,510.30 مليون طن في عام 2023م، ليبقى دون تغيير من شهر إلى آخر وأعلى بنسبة 2.7 % (38.8 مليون طن) عن المستوى المُسجّل في العام السابق. ولكن ثمة تغييرات ملحوظة عدة على المستوى الإقليمي، حيث ارتبط التغيير الرئيسي في نهاية عام 2023م للأنظمة المطبقة بدولة الصين والتي تضمنت زيادة أكبر في توافر المساحات المزروعة عما كان متوقعاً لينعكس في زيادة توقعات الحصاد بمقدار 4 ملايين طن.

وتم أيضاً رفع توقعات الإنتاج في معظم بلدان غرب إفريقيا، من قبل المنظمة، وذلك بما يتماشى مع البيانات الرسمية التي نُشرت في أواخر عام 2023م. وعوّضت هذه التغييرات التصاعدية التخفيضات الكبيرة في توقعات إنتاج الذرة والذرة الرفيعة في الولايات المتحدة الأمريكية في خضم بقاء أحوال الطقس غير مواتية، وفي الاتحاد الأوروبي، حيث انخفضت توقعات محاصيل الذرة بسبب الطقس الجاف في الجزء الشرقي.

الإنتاج العالمي من الحبوب في عام 2023م

(بالمليون طن)

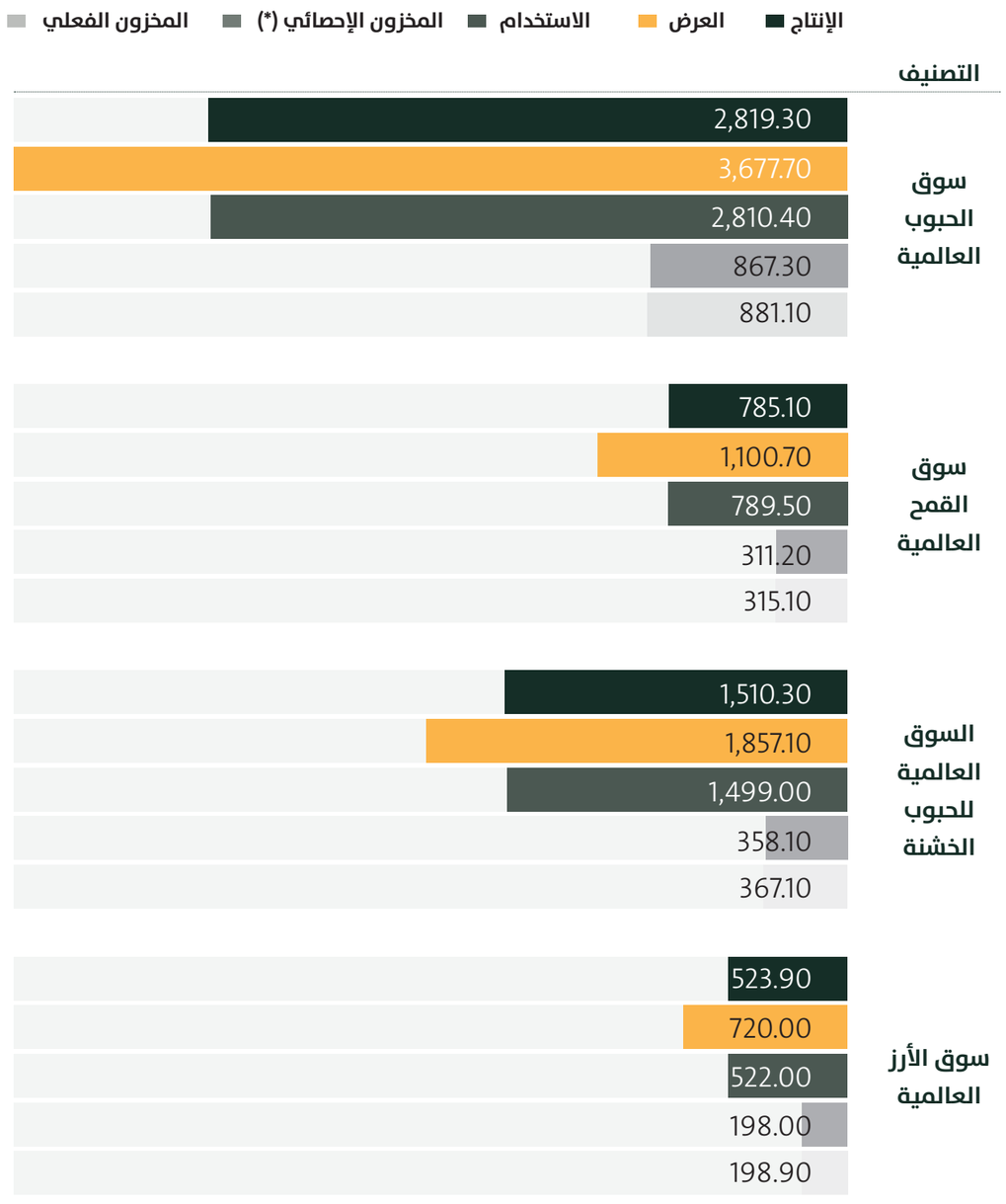

(*) الفرق بين العرض والاستخدام. وقد لا يتساوى هذا الفرق بسبب الاختلافات في سنوات التسويق لكل دولة على حدة.

- المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

وبالانتقال إلى العام المُقبل 2024م، بحسب تقرير المنظمة، فإن زراعة القمح الشتوي جارية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، ومن المتوقع أن يكون اتساع المناطق المزروعة محدوداً.

السوق المحلية

تهدف رؤية المملكة 2030 إلى تطوير وتحسين قطاع المطاحن باعتباره أحد القطاعات الحيوية التي تلعب دوراً مهماً في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في المملكة. وتسعى مستهدفات الرؤية إلى تطوير القطاع من خلال تطبيق مبادئ الاستدامة والتحول الرقمي وزيادة التنافسية في القطاع.

تواصل الهيئة العامة للأمن الغذائي تأمين احتياجات المملكة من سلعة القمح بغرض تلبية جميع احتياجات الشركات العاملة في القطاع، من خلال مشتريات الهيئة من هذه السلعة الاستراتيجية، وذلك بطرح عدد من المناقصات على مدار العام.

ومع استمرار الدعم للقطاع، وافق مجلس الوزراء في تاريخ 19 ديسمبر 2023م، على السماح للشركات الزراعية المحلية وكبار المزارعين بزراعة القمح والأعلاف الموسمية وفق ضوابط تضعها وزارة البيئة والمياه والزراعة. وهو الأمر الذي سيسهم في دعم تنمية القطاع الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي والتوازن البيئي، إلى جانب حماية الموارد الطبيعية واستدامتها، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في الزراعة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار في الأنشطة والخدمات الزراعية.

كميات ومتوسط أسعار القمح التي تعاقدت الهيئة العامة للأمن الغذائي على استيرادها في آخر 5 سنوات

العام	الكمية المتعاقد عليها ±10 % (ألف طن)	دولار / طن	ريال / طن
2019	3,360	234.33	879.00
2020	3,040	253.70	951.00
2021	4,056	339.39	1,273.00
2022	3,971	410.38	1,539.00
2023	3,730	292.06	1,095.00

(المصدر: الهيئة العامة للأمن الغذائي)

وأعلنت الهيئة العامة للأمن الغذائي في أواخر ديسمبر من العام الحالي عن انتهاء موسم شراء القمح المحلي للعام 1445/1444هـ (2023م)، وذلك بتوريد صافي كمية (1,187,659) طناً، بارتفاع 121 % عن الموسم الماضي، وبقيمة بلغت نحو (2) مليار ريال.

أكثر مناطق المملكة توريداً للقمح المحلي للعام 2023م

(الكميات باطن)

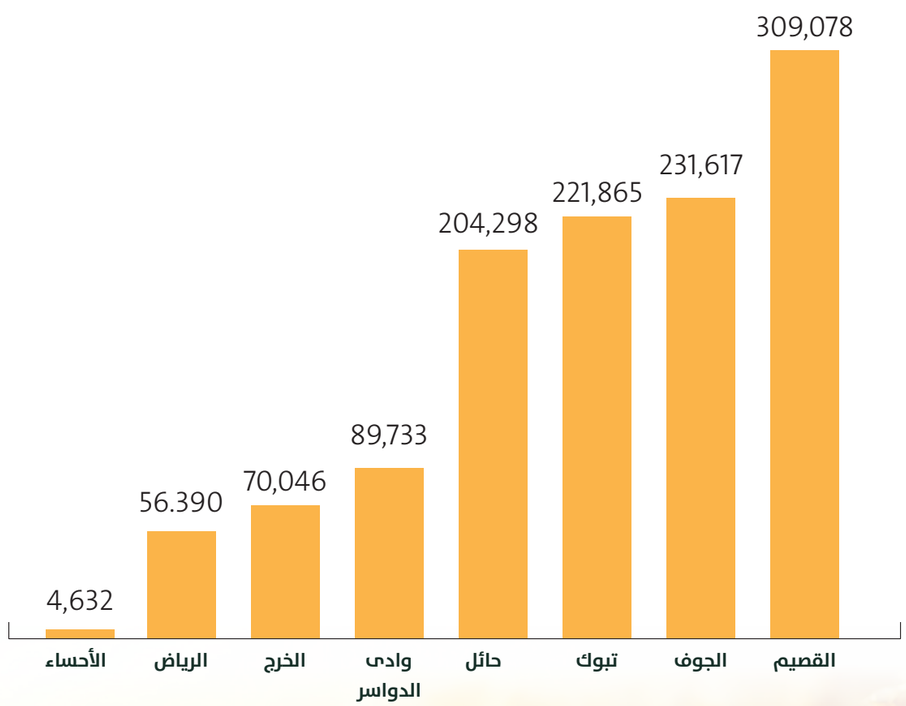

(المصدر: الهيئة العامة للأمن الغذائي)

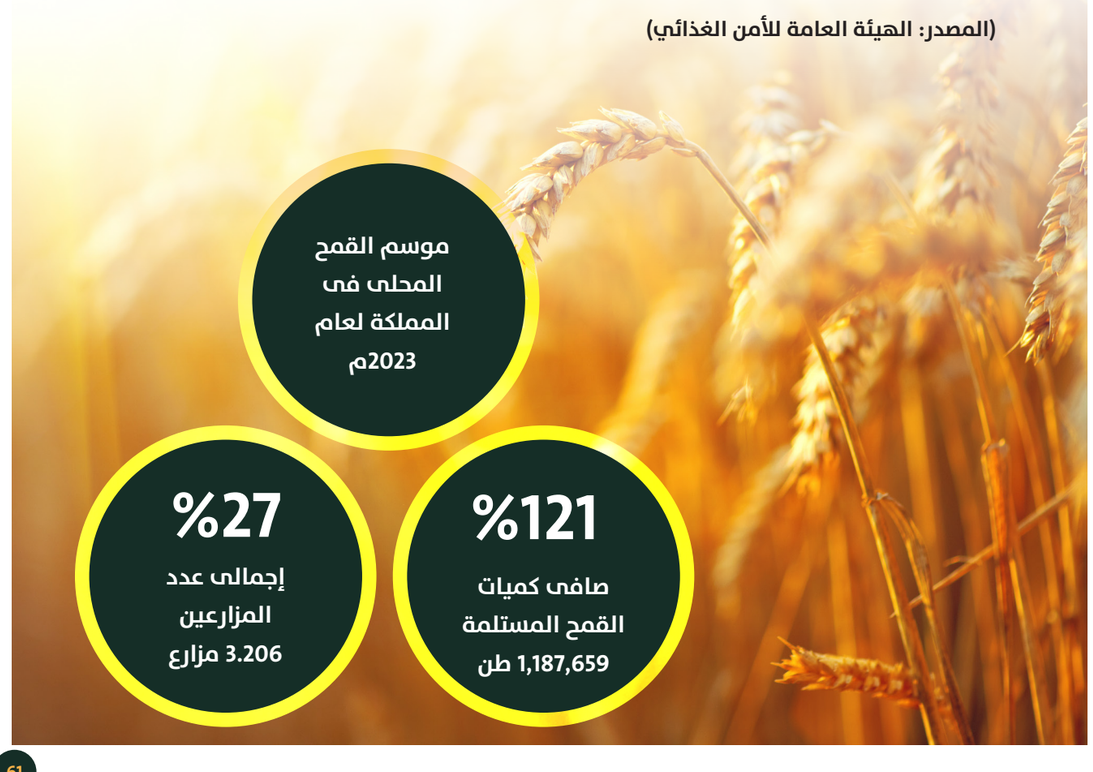

ومع تزايد الإقبال في ظل تحسن الإنفاق الاستهلاكي في المملكة، ارتفعت وتيرة الطلب على منتجات الدقيق في قطاع المخبوزات والخدمات الغذائية، حيث من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو المركب لهذا القطاع في المملكة من 2.9 % خلال الفترة 2018م - 2021م لتصل إلى 5.5 % خلال الفترة 2022م - 2026م، وهو ما سيؤدي إلى نمو سوق الدقيق بنسبة 3.5 % خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى النمو المستمر في إنتاج النودلز، والذي سيُسهم بدوره في زيادة الطلب على الدقيق، وذلك بحسب تقرير يورومونيتور إنترناشيونال.

وكشفت بيانات الهيئة العامة للإحصاء عن بلوغ القيمة الإجمالية لواردات المملكة العربية السعودية من القمح نحو 7 مليارات ريال خلال عام 2022م، حيث جاءت الحصة الأكبر من تلك الواردات من روسيا بنسبة 46 % وبقيمة تبلغ 3.2 مليار ريال مقابل توريد نحو 1.77 مليون طن من القمح.

وشهدت مبيعات القمح لشركات المطاحن الأربعة في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً في السنوات الأربع الأخيرة. حيث تقوم الهيئة ببيع طن القمح لشركات المطاحن الأربعة بسعر مدعوم، وذلك بهدف الحفاظ على أسعار البيع المدعومة والمحددة للدقيق ومشتقات القمح في السوق المحلي.

تطور مبيعات القمح لشركات المطاحن الأربعة خلال ثلاث سنوات

(الكميات بالمليون طن)

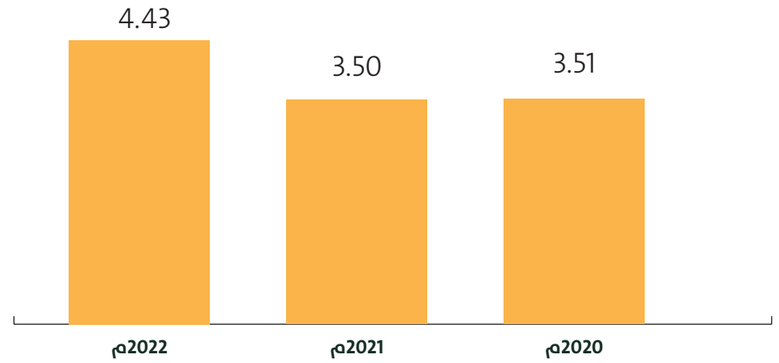

(المصدر: الهيئة العامة للأمن الغذائي)

وتواصل الهيئة دورها في تأمين احتياجات المملكة من سلعة القمح بغرض تلبية كافة احتياجات شركات المطاحن الأربع. وقد بلغ إجمالي مشتريات الهيئة من هذه السلعة الاستراتيجية خلال عام 2022م نحو 3.89 مليون طن. وفي إطار تنفيذ خطط تنويع مصادر مشتريات القمح اعتمدت الهيئة على (3) مصادر هي: الاستيراد عن طريق طرح مناقصات عالمية تتنافس فيها الشركات الدولية المؤهلة المتخصصة في تجارة الحبوب، والاستيراد عن طريق طرح مناقصة خاصة للمستثمرين السعوديين بالخارج، بالإضافة إلى شراء القمح المحلي في إطار تنفيذ إجراءات وقف زراعة الأعلاف الخضراء.

الفئة	البيان	نسبة المستورد منه	نسبة الإنتاج المحلي منه
إجمالي مشتريات الدقيق خلال العام 2022م من قبل الهيئة	3.89 مليون طن	86.2%	13.8%

وتُمارس الهيئة دورها الرقابي على سير إنتاج الدقيق وتوزيعه داخل المملكة وفق المعدلات الطبيعية للحفاظ على استقرار سلاسل إمداده للمخابز والمصانع وتوافره في الأسواق. إضافة إلى قيام الهيئة بالجولات الميدانية للرقابة على جودة الإنتاج. وتمتلك شركات المطاحن الأربع العاملة في المملكة صوامع تشغيلية بإجمالي طاقات تخزينية (745) ألف طن، وفقاً لإحصائيات الهيئة عن العام 2022م. وتبلغ إجمالي الطاقات الإنتاجية المُتاحة لإنتاج سلعة الدقيق 17,200 طن قمح يومياً، بينما تبلغ الطاقات الإنتاجية المُتاحة لمصانع الأعلاف 3,000 طن يومياً.

الإجمالي للعام	عام 2020م	عام 2021م	عام 2022م
كميات القمح المستخدمة في إنتاج الدقيق (طن)	3,422,061	3,476,531	4,481,923
كميات الدقيق المنتجة (طن)	2,650,111	2,637,821	3,423,882
كميات مبيعات الدقيق (طن)	2,608,888	2,621,323	3,349,588
كميات مبيعات مشتقات القمح (طن)	3,485	3,452	3,764
كميات إنتاج النخالة الحيوانية (طن)	460,123	880,228	1,104,188
كميات مبيعات النخالة الحيوانية (طن)	460,123	499,550	716,134
كميات إنتاج الأعلاف (طن)	559,562	632,425	737,894
كميات مبيعات الأعلاف (طن)	559,562	624,117	718,738
نسبة مبيعات الدقيق إلى كميات الإنتاج	% 98.44	% 99.37	% 97.83
نسبة مبيعات النخالة الحيوانية إلى كميات الإنتاج	% 100	% 56.75	% 64.86
نسبة مبيعات الأعلاف إلى كميات الإنتاج	% 100	% 98.69	% 97.40

(المصدر: الهيئة العامة للأمن الغذائي)

بدورها، تحظى شركة المطاحن الأولى بالنصيب الأكبر من القمح في سوق محلية تتمتع بالنمو السكاني، والزخم الاستهلاكي، واختلاف أذواق وأنماط المستهلكين، وهو ما يؤهل الشركة لتحقيق نمو قوي ومُستدام في السنوات المُقبلة، بصفتها رائدة في السوق، ونظراً لما تمتلكه من تشكيلة واسعة من المنتجات كالدقيق والسميد، بالإضافة إلى منتجات النخالة والأعلاف الحيوانية.

وتهدف الشركة إلى تعزيز قطاع المطاحن في المملكة وتطويره من خلال الابتكار والتحسين المستمر في تقنيات الإنتاج والتوزيع، خاصة في ظل ما يشهده القطاع من نمو مُستدام في السنوات الأخيرة مع تزايد الطلب على المنتجات ذات العلاقة من قبل المستهلكين والقطاع الغذائي في المملكة. حيث وحسب تقديرات يورومونيتور يتوقع أن يواصل الإنتاج المحلي نموه ليتخطى 4.38 مليون طن بحلول العام 2030م، في ظل تنامي الطلب في المخابز وخدمات الأغذية الاستهلاكية. كما تجدر الإشارة هنا أن استيراد دقيق القمح في السوق محدود جداً وبنسب منخفضة ومتناقصة مقارنة بالإنتاج المحلي حيث بلغت 1.5 % في مقابل 98.5 % عن العام 2022م. علماً بأن المنتجات الواردة من الكويت والإمارات العربية المتحدة تسيطر على الواردات بحصة 90 % تقريباً

مؤشرات إنتاج وبيع الدقيق في المملكة العربية السعودية 2022م – 2030م

الفئة	نوع البيانات	2022	2030	معدل النمو السنوي المركب 2022م – 2030م
إجمالي الإنتاج المحلي من دقيق القمح	مليون طن	3.42	4.38	%3.1
إجمالي مبيعات دقيق القمح من الإنتاج المحلي	مليون طن	3.34	4.32	%3.1
إجمالي دقيق القمح المستورد	ألف طن	51.0	42.0	(% 2.4)

وتُعد شركة المطاحن الأولى جزءاً حيوياً من سلسلة توريد الغذاء، حيث تلعب دوراً مهماً في إنتاج المنتجات الأساسية مثل الخبز والمعجنات. ولذلك، فإن الشركة تسهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة اتساقاً مع رؤية 2030.

كما تتمتع المطاحن الأولى بوضع مثالي للاستفادة من ديناميكيات السوق الإيجابية، ويظهر ذلك جلياً في تزايد الحصة السوقية للشركة في سوق الدقيق منذ انطلاقتها وحتى نهاية العام الحالي، لتصبح رائدة في هذه السوق.

تطور الحصة السوقية لشركة المطاحن الأولى للأعوام 2022م – 2023م

تصنيف المنتج من الدقيق	نوع البيانات	حسب بيانات الهيئة لإجمالي السوق		حصة الشركة منها (بالكمية)		حصة الشركة منها (كنسبة)	
		2022	2023	2022	2023	2022	2023
كمية الدقيق الإجمالية	ألف طن	3,350.1	3,457.4	965.4	1,042.0	%29	%30

هذا بالإضافة إلى أن الشركة تشغل مركزاً متقدماً في سوق الأعلاف الحيوانية المُركبة، وهو ما يُضاعف حظوظها في الاستفادة من قدرتها الإنتاجية وانتشارها الجغرافي، نتيجة الطلب المتزايد على المنتجات القائمة على الدقيق، والنمو المتوقع في سوق اللحوم المحلية، إلى جانب المبادرات الحكومية الهادفة لزيادة الإنتاج المحلي من الأعلاف المركبة. حيث وحسب أحدث تقارير يورومونيتور يتوقع أن يصل حجم إنتاج النخالة الحيوانية إلى 925.5 طن بحلول عام 2030م، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 2.9 % في الفترة من 2022م – 2030م.

كما أن الشركة بدأت بالتشغيل التجريبي لمطحنة الديورم الخاصة بإنتاج السميد والتي تعتبر الوحيدة من نوعها في المملكة العربية السعودية وبطاقة إنتاج يومية تصل إلى 300 طن.